يناير
2017

2

دور المنظمات الدولية في حل الأزمة الإنسانية

أبو القاسم علي القنطري

www.loopsresearch.org
info@loopsresearch.com

LOOPS
المنظمة الليبية للسياسات والإستيراجيات

المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات
Libyan Organization Of Policies & Strategies

دور المنظمات الدولية في حل الأزمة الإنسانية بليبيا
(2016-2011)

إعداد / أبو القاسم علي القنطري

مكتب متابعة شؤون النازحين - رئاسة الـــــوزراء

قدمت هذه الورقة في ندوة : "النازحون في ليبيا ... تحديات وحلول"
4 يناير 2017
طرابلس - ليبيا

مقدمة

- تشهد الحالة الليبية كثيرا من التوترات المتداخلة من نزاع مسلح إلى صراع سياسي ألقى بثقله على المجتمع الليبي في أغلب جوانبه، أدى إلى نشؤ حالة من عدم الاستقرار لمؤسسات الحكومة وضعف في الموارد المالية الذي أضعف جانب الخدمات الأساسية لجميع مؤسسات الحكومة من قطاع الشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة والطاقة والموارد المائية، وبرزت على السطح مؤخراً أزمة سيولة زادت من تعقيد الحل فكانت الأزمة الإنسانية الخانقة.

- لا شك أن محنة النزوح التي تفاقمت في ليبيا منذ عام 2011 انطلاق ثورة 17 فبراير وهي بداية سنة الأزمة الإنسانية في التقارير الدولية، زادت موجات النزوح ومؤخرا في مناطق بنغازي وضواحيها والمنطقة الجنوبية، ناهيك عن نازحي المناطق الغربية كانت البداية حماسية من الجميع والقيادة للمنظمات الدولية شاركها مؤخرا مؤسسات حكومية ومنظمات مدنية وطنية غطت جوانب احتياجات عديدة ومهمة خففت من حجم المعاناة الإنسانية للنازحين داخليا في ليبيا.

- بالرغم من أهمية الجهود التي بذلت في جانب تقديم المساعدات الإنسانية من جانب بعض مؤسسات الحكومة الليبية والمنظمات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية والأطراف الفاعلة الأخرى لمواجهة تحديات احتياجات النازحين والتخفيف من معاناتهم، فإنها كانت عشوائية ولم تكن ضمن خطة موحدة فتضاربت المعلومات عن النازحين، ودخل المجال العديد من المنظمات الوطنية ولجان وقطاع خاص وبتعدد الأطراف الفاعلة اختلفت الأهداف، فجاءت النتائج غير مرضية.

- شكل ملف النزوح ضغطا على قائمة الأولويات للحكومة المؤقتة وخضع للنقاش على أعلى مستوى وجرى الإقرار بتدني مستوى الأوضاع الإنسانية للنازحين بالداخل في مختلف المناطق وضرورة تحسين المستوى المعيشي لهم بما يكفل حقوقهم أسوة بباقي المواطنين، فكان قرار مجلس الوزراء (للحكومة المؤقتة) بالإجماع.

- الاهتمام بملف النزوح وجعله أولوية لعمل الحكومة باستحداث مكتب يعنى بشؤون النازحين ورفعه لمستوى أصحاب القرار برئاسة الحكومة، سجلت نقطة قوة وحظي القرار بالقبول من جميع الأطراف الفاعلة بالملف الإنساني في الداخل والخارج.

- وفي السنوات القريبة الماضية كنا نستطيع الوصول للدعم الدولي بكل يسر وسرعة (عندما كانت بوادر استقرار ووجود اتفاق)، و الآن اختلفت الظروف وقل الدعم، فمعظم المساعدات المقدمة للنازحين تأتي من المنظمات الإنسانية الدولية التي تعمل عن بعد من تونس منذ مغادرتها منتصف يوليو 2014، فهي تواجه تحديات صعبة في الحصول على بيانات موثقة تتمتع بمستوى رسمي من المصداقية، فانتهجت بعض المنظمات الدولية للعمل منفردة مع شركاء ثانويين منظمات وطنية (كمقاولة بالباطن) بتقديم خدمات للنازحين وعملت معها كشريك مواز لمؤسسات الحكومة الليبية، هذا الأمر يسهم في إضعاف المؤسسات الحكومية المتخصصة في ظل غياب تشريع قانوني بنظم آلية العمل مع المنظمات الدولية وعدم صدور الميزانية العامة (الخدمات) والأهم سلطة مركزية واحدة.

- الآن أصبح من الهام جداً العمل على إيجاد آلية تنظم عمل الشركاء الدوليين العاملين في بلادنا مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، فشكلت لجان لدراسة آلية العمل ولم تنشر تقريرها بعد، وسنحاول اقتراح آلية عمل قائمة على المؤسسات المعنية في هذه الورقة تباعاً.

- سأحاول في هذه الورقة تناول مؤشرات الدعم الدولي للأزمة الإنسانية بليبيا، فهو يوضح الاهتمام بالملف الليبي من المنظمات الإقليمية والدولية، ولكن لا يخفى على أحد أن الدور العربي لا يكاد يُرى إنسانيا ولا اقتصاديا في التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية بالرغم من التسهيلات لدى كثير من جيراننا العرب، وعندما نطالع تلك المؤشرات فلسان حالها يدلنا على المهتمين وكذلك اللاعبين في الأزمة الليبية التي لا يجب أن تكون، بلادنا ليست بحاجة إلى الأموال ولكنها في حاجة إلى حزمة أدوات تساعدها على الاستقرار.

موجز عن: منظومة الأمم المتحدة والدور التنسيقي لبعثتها للدعم الدولي لليبيا:

- يوجد حالياً في ليبيا 25 من وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، من ضمنها بعثة المنظمة الدولية للهجرة المرتبطة بالأمم المتحدة، إضافة إلى المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تحت مظلة فريق الأمم المتحدة في ليبيا بقيادة المنسق المقيم وأيضا كمنسق للشؤون الإنسانية، حيث تُنفذ الأنشطة الإنسانية تحت رعايته.

- ستة قطاعات ذات أولوية تتمتع فيها الأمم المتحدة بالخبرة: (1) الخدمات الاجتماعية (2) الانتعاش الاقتصادي (3) الإدارة العامة والحكم (4) حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون (5 الثقافة والسياحة (6) والبنية التحتية والإسكان.

المصدر : (http://unsmil.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5341&language=ar)

بعض المنظمات الدولية العاملة في ملف النزوح بليبيا:

- مركز الحوار الإنساني (H.D Center) مقره الرئيس مدينة جنيف السويسرية، حيث يقوم المركز بتنسيق وإدارة الحوار وإعمال الوساطة من أجل المصالحة وذلك بتنظيم ورش عمل وعقد اجتماعات بين المسؤولين في ليبيا وله تجربة في جلسات الحوار ومنح ترخيص العمل حتى نهاية 2015 وتتلقى الدعم من مفوضية الاتحاد الأوروبي.

- منظمة مرسي كورب (Mercy corps): مقرها الرئيسي مدينة بورتلاند الأمريكية، تعمل في مجال دعم وتدريب المجتمع المدني وفض النزاعات وأعمال الإغاثة ولديها تجربة في العمل الميداني، ومستمرة في العمل عن بعد من دولة تونس الشقيقة عبر الشراكة مع منظمات مجتمع مدني وطنية، وتتلقى الدعم من مفوضية الاتحاد الأوروبي وبرنامج الدعم البريطاني.

- المجلس الدنماركي للاجئين (R.C.D): يختص بتقديم المساعدة للاجئين وأعمال الإغاثة الإنسانية ونزع الألغام ومستمرة في عملها من تونس وتعمل عبر الشراكة مع منظمات مجتمع مدنية وطنية، تتلقى الدعم من السفارة البريطانية ومفوضية الاتحاد الأوروبي.

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (حركة دولية): مقرها الرئيسي مدينة جنيف، وهي منظمة محايدة وحرفية ومتحيزة ومستقلة وقد أسندت إليها الدول مهمة حماية ومساعدة ضحايا النزاع المسلح من خلال اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، وتتمتع بحصانة المنظمات الحكومية الدولية وكافة الامتيازات ومنها اتفاقات لإقامة مقر للجنة.

ملخص لنشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال سنة 2014:

- قطاع الصحة: قدمت اللجنة بمساعدة جمعية الهلال الأحمر الليبي بتقديم الإمدادات الطبية العاجلة لمساعدة علاج جرحى السلاح لحوالي 23 مستشفى و27 فرعا من فروع جمعية الهلال الأحمر ومراكز الرعاية الصحية في مختلف مناطق ليبيا، واستفاد منها حوالي 16767 مواطنا، وقدمت برامج تدريبية للإسعافات الأولية لعدد 76 متطوعا من جمعية الهلال الأحمر في 16 فرعا.

- في مجال تدريب الأطباء، نظمت اللجنة الدولية دورات تدريبية في مجال الصحة والطوارئ لعدد 16 طبيباً من سبها، و16 من مستشفيات المنطقة الشرقية عن جرحى السلاح والحرب لعدد 33 جراحا من جميع أنحاء ليبيا.

- بالتعاون مع جامعة طرابلس ومصراتة جهزت اللجنة ورشة مصراتة للتأهيل الجسدي، وكانت على وشك الافتتاح بعد أن اضطرت اللجنة إلى إجلاء موظفيها من ليبيا.

- مجال المساعدات الإنسانية: زادت نشاطات اللجنة بتقديم الدعم للنازحين بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الليبي، بتوزيع مساعدات غذائية لحوالي (18102) نازح حوالي (2659) أسرة ومستلزمات منزلية لحوالي (42134) نازحا حوالي (6675) أسرة.

- في مجال الروابط العائلية والمعتقلين في ليبيا: ساعدت اللجنة المعتقلين الليبيين في مراكز الاعتقال الأمريكي في محطة خليج غوانتانامو في كوبا بالاتصال بأسرهم في ليبيا عن طريق المكالمات الهاتفية المرئية.

- وكذلك ساعدت عدد 77 أسرة في معرفة مصير ومكان أبنائهم، وجمعت حوالي 191 رسالة شفوية أو مكتوبة بين المعتقلين في الخارج وعائلاتهم في ليبيا وبين المحتجزين في ليبيا وعائلتهم في الخارج، وزارت اللجنة حوالي 5300 شخص محتجزين في 18 مركزا للاحتجاز وتابعت أكثر من 200 بشكل فردي، وترسل اللجنة توصيات للجهات المعنية لتحسين ظروف المحتجزين ومن شهر يوليو جرى تعليق الزيارات للمحتجزين وأبقت على المساعدات الإنسانية.

- دعم جمعية الهلال الأحمر الليبي: تبرعت اللجنة بعدد 5 سيارات إسعاف و5 شاحنات نقل و6 سيارات و6 مولدات كهربائية ومعدات لاسلكية ومعدات اتصال بالإنترنت عبر الأقمار الاصطناعية.

- الترويج للقانون الدولي الإنساني في ليبيا: نظمت دورتين تدريبيتين حول القانون الإنساني الدولي لحوالي 115 من ضباط الجيش الليبي ولم تستكمل باقي برامج التدريب بعد شهر يوليو.

المصدر: تقرير اللجنة لسنة 2014.

أكبر 15 عملية ميدانية على مستوى العالم من حيث الإنفاق وخريطة توضح نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

المصدر: *www.icrc.org* اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2015:

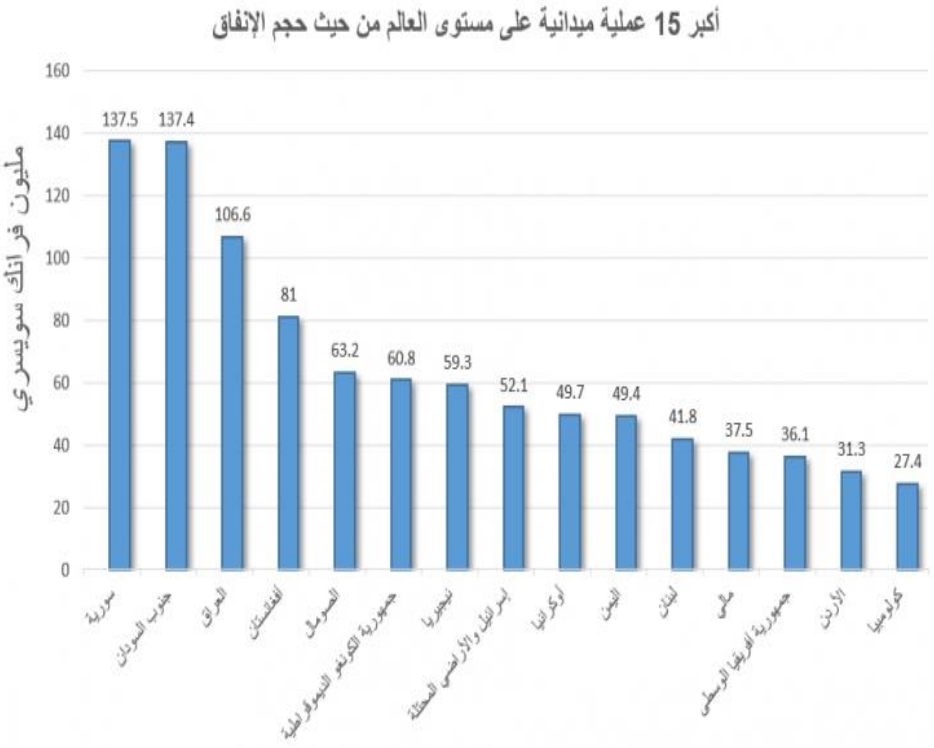

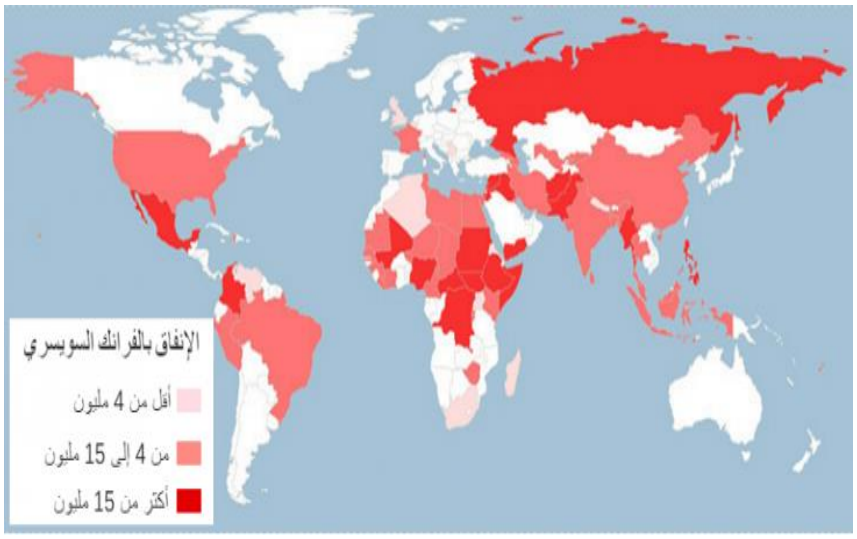

ملاحظة:

ليبيا لا توجد من ضمن أكبر العمليات الإنسانية للصليب الأحمر على مستوى العالم لسنة 2015، لكنها موجودة من ضمن نشاطه ولا تشكل الحاجة في ليبيا لتركيز الدعم ورفع قيمته المادية للمنظمات الدولية الفاعلة في الأزمة الإنسانية في بلادنا.

ملخص لمؤشرات الدعم الدولي الإنساني لليبيا خلال سنة الأزمة حسب التقارير الدولية (OCHA):

* 99.4 us$ حجم التمويل الدولي لسنة 2011، يمثل نسبة 0.7 % من حجم التمويل الدولي للأزمات الإنسانية على مستوى العالم.

* 36.2 us$ يمثل حجم التمويل المبني على النداء الإنساني وخطط الاستجابة الإنسانية لمنظمات الدولية العاملة في ليبيا.

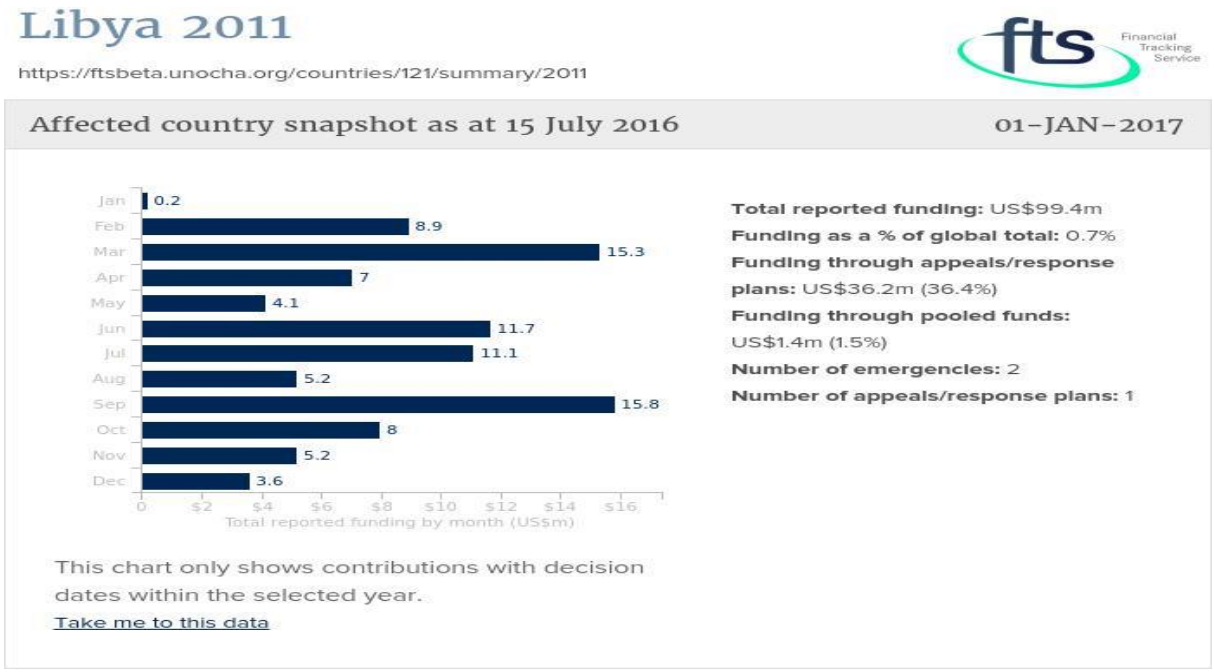

توضح هذه المؤشرات المتفاوتة في حجم التمويل في على مدار سنة 2011 سنة الأزمة الإنسانية (حسب التقارير الدولية) مدى الضغوطات لقائمة الاحتياجات الإنسانية الملحة في تلك الفترة فنجدها شهري مارس وسبتمبر كانت أعلى فترة لضخ المساعدات الإنسانية، فالمؤشر مثل ارتفاع موجة نزوح الليبيين، فكان تدفق التمويل بشكل ميسر ووصول المساعدات في وقت وجيز استفاد منها كثير من النازحين والأجانب المغادرين للأراضي الليبية خلال شهر مارس 2011.

نلاحظ ارتفاع مؤشر التمويل في شهر فبراير من 0.2 في شهر يناير إلى 8.9 ووصل في شهر مارس إلى 15.3 مليون دولار، وثم عاد في الانخفاض تدريجيا خلال شهر مايو ويعاود الارتفاع خلال شهري يونيو ويوليو ووصل أقصى حد للتمويل خلال السنة إلى 15.8 مليون دولار.

إن انخفاض وارتفاع مؤشر التمويل في فترات مختلفة من السنة خلال الأزمة الإنسانية إنما يدل على تذبذب موجات نزوح متدفقة ناجمة عن مخاطر تهديد أمني للسكان المدنيين، ومؤشر انخفاض أو انعدام كلي للأمن الشخصي، الأمر الذي يضطرهم لاختيار النزوح خوفا على سلامتهم، وكذلك المؤشر يعطي على فترات استقرار أعقبتها موجات نزوح كبيرة ونراه بوضوح خلال شهر سبتمبر عندما اقتربت الحرب من نهايتها على المدن الساحلية للبلاد.

يبدو لي أن المعطيات الجوهرية لمؤشر التمويل الدولي الإنساني في الأصل جاء تلبية لمتطلبات الأساسية لاحتياجات النازحين في ليبيا وأيضا تمثل مصالح واهتمامات دول معينة تعبر عن رغبتها في مساعدة الليبيين في أزمتهم وتعبر عن وجودها كداعم.

- جدول 1 يوضح المنظمات الدولية المتحصلة على تمويل لسنة 2011

المنظمات المستفيدة من التمويل	التمويل بالدولار الأمريكي	نسبة المئوية من إجمالي التمويل
صندوق الأمم المتحدة للطفولة	9.056847	9.1
المنظمة الدولية للهجرة	8.762842	8.8
منظمة الصحة العالمية	7.892116	7.9
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	4.073571	4.1
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	3.066403	3.1
برنامج الغذاء العالمي	1.444890	1.5
منظمة الغذاء والزراعة	1.052201	1.1
صندوق الأمم المتحدة للسكان	910000	0.9
قسم السلامة والأمن للأمم المتحدة	300000	0.3
إجمالي حصة منظمات الأممية من نسبة التمويل الدولي	36558870	36.8

المصدر / ftsbeta.unocha.org

نلاحظ أن جانب الدعم والتمويل يذهب مباشرة إلى صناديق ووكالات الأمم المتحدة باعتبارها لاعبا دوليا لديه الخبرة والقدرة على تقديم المساعدات، وهي تنطلق من مبدأ الحياد ولا تعبر عن أي مواقف سياسية معينة، فهي شريك يمكن أن تعتمد عليه الدول في التخفيف من المعاناة والتعاون في تقديم الاستشارات الفنية المطلوبة في معالجة الأزمة دون التدخل في الشأن الداخلي للدول.

وأغلب التمويل يأتي من صناديق الطوارئ المركزية التابعة للأمم المتحدة، ويمكن أن يعبر هذا الدعم عن تضامن دولي مع الأزمات الداخلية لبعض الدول ومن جانب إنساني تقدم المساعدة حسب ما تقتضيه الأوضاع الإنسانية للنازحين داخليا أو الفئات المعروفة بالهشة مثل المهاجرين غير القانونين واللاجئين.

ويمكن أن تدعم بعض الدول الكبرى مالياً برنامج مساعدات أممي موجه لدعم فئة النازحين داخلياً أو غيرها من الفئات بشكل علني ولا يعبر بذلك عن مصالح تلك الدول وإنما يفهم على أنه دعم لاستمرار الجهود الإنسانية لبرامج وصناديق الأمم المتحدة كأداة محايدة وتضامن إنساني فقط، وسنرى في الجدول التالي اختلافا واضحا في التعبير عن مصالح واهتمامات الدول بقضايا خارج بلدانها.

❖ **المنظمات الدولية وغير الحكومية المستفيدة من التمويل الدولي خلال سنة 2011:**

المنظمات المستفيدة من التمويل الدولي خلال سنة 2011	حجم التمويل بالدولار الأمريكي	النسبة المئوية من حجم التمويل الدولي للأزمة في ليبيا
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	20.103065	20.2
مجموعة منظمات دولية - مختلفة	14.930890	15
الهيئة الطبية الدولية	4.147458	4.2
الوكالة الفنية للتعاون والتنمية	3.386232	3.4
منظمة إنقاذ الطفولة	3.106386	3.1
منظمة الإغاثة السويسرية ومنظمة التعاون والتنمية السويسرية	2.098645	2.1
المنظمة الدولية للدفاع عن المدنيين	2.000000	2
منظمة الكنيسة الدنماركية	1.732555	1.7
المؤسسة السويسرية للطفولة	1.615376	1.6
مجموعة الاستشارات الدولية	1.583609	1.6
إجمالي نسبة المنظمات الدولية من حجم التمويل الدولي لسنة 2011	54.704216	54.9

المصدر/ ftsbeta.unocha.org

يختلف الدعم الدولي لقضايا النزوح من ملف إلى آخر ومن دعم لوكالة أممية إلى منظمة دولية، فمثلا نرى الدعم المتنامي للجنة الدولية للصليب الأحمر بليبيا خلال فترة الأزمة مستمرا وبشكل ميسر، فاللجنة تتحصل على دعم وتمويل كاف لتغطية تمويل أنشطة العمليات الإنسانية على الأرض بليبيا بمجرد أن تطلق اللجنة نداء إنسانيا اتجاه حالة إنسانية حرجة مباشرة تتلقى الدعم من الحكومات الغربية وخصوصا دولة المقر سويسرا أو الدول الأوروبية الكبرى وحتى الدول الصناعية، فالدعم هنا يعبر عن ثقة المجتمع الدولي في اللجنة كمنظمة إنسانية محايدة ومستقلة في تقديم العون والمساندة لمحتاجها بغض النظر عن عرقهم أو دينهم أو صفاتهم كأطراف في نزاع مسلح أو قبلي أو سياسي، وفي ذات الوقت يعبر عن الإرادة

السياسية للدول وخريطة اهتماماتها ومصالحها الدولية ، ولكن تلك المصلحة والرغبة في الدعم والمساعدة لا تعطي لكل من يطلبها، إنما تدفع بتلك الأموال لقناة تلعب دور الوسيط النزيه والمحايد في الأزمة الإنسانية ولا تعبر من خلال دعم اللجنة عن أي رسائل سياسية، وإنما أعتقد أنها رسائل اهتمام إنسانية، وعندما ندرس تقارير الدعم فالسؤال الوحيد الذي نحاول فهمه هو " من يدعم من ؟" حتى يتسنى لنا فهم رسائل التضامن الدولي مع بلادنا خلال الأزمة ومساعدتها على الاستقرار.

في أحيان أخرى يأتي الدعم مباشرة من حكومة دولة ما إلى منظمة إنسانية غير حكومية للدولة نفسها، وهذا لاحظناه كثيراً في تقارير التمويل الدولي للأزمة الإنسانية بليبيا، فنجد حكومة الدنمارك تدعم منظماتها الوطنية التي تعبر عن اهتماماتها بشكل مباشر على الأرض ومحايد إنسانيا، لكن يبقى تساؤل عن ممارسة المنظمة لتلك الأنشطة الإنسانية بليبيا على الأرض، ونستطيع أن نفهمها كبعثة للحكومة الدنماركية غير رسمية، فهي تعبر عن وجود رغبة حكومة الدنمارك في دعم والمساندة للتخفيف من الأزمة الإنسانية.

❖ **التمويل الدولي للأزمة الإنسانية لليبيا حسب القطاعات الحيوية المختلفة لسنة الأزمة 2011:**

التمويل حسب القطاع	التمويل بالدولار الأمريكي	النسبة المئوية من حجم التمويل
قطاع الصحة	23.832422	24
عدة قطاعات	9.582732	9.6
الإجراءات المتعلقة بالألغام	9.200485	9.3
خدمات الدعم والتنسيق	6.262675	6.3
المياه والصرف الصحي	6.016261	6.1
الحماية وحقوق الإنسان وتعزيز القانون	4.576147	4.6
المجتمعات المضيفة والمواد غير الغذائية	3.330461	3.4
التعليم	906289	0.9
الاقتصاد والبنية التحتية	759770	0.8
الزراعة	740741	0.7
الغذاء	437297	0.4
قطاعات غير محددة	33745749	34
إجمالي حجم الإنفاق الدولي على الأزمة الإنسانية في ليبيا خلال سنة 2011	99.391029 بالمليون دولار أمريكي	% 100

المصدر/ ftsbeta.unocha.org

يوضح هذا الجدول القطاعات الحيوية والضرورية للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية التي دائما تأتي كأولوية عاجلة يطلق لأجلها نداء إنساني وأكثر القطاعات الحيوية المطلوبة في الأزمات الإنسانية هي القطاع الصحي لما له من أهمية في المحافظة على حياة الناس ومكافحة الأمراض التي قد تنشأ عن تدهور منظومة الغذاء أو المياه الصالحة، لذلك يبقى القطاع الصحي من أولويات التغطية المالية لجميع المنظمات الإنسانية وتتحصل على أكبر قدر من التمويل والاهتمام، ثم يأتي بعدها كثير من القطاعات المهمة الأخرى، لا سيما السلامة الشخصية من مخلفات الحرب والألغام، وهناك قطاع الإيواء وهو لا يقل أهمية عن دوره في توفير الخدمات الإنسانية للنازحين داخليا، فالمأوى ضروري لحياة الأسر النازحة يساعدها على الاستقرار ولو مؤقتا، ويحدد عنوانا ثابتا لتلقي المساعدات من المجتمع الإنساني، فسلم الأولويات للتمويل الدولي الإنساني دائما ما يركز على الاحتياجات الصحية للنازحين داخليا وغيرهم من الفئات الهشة (لاجئين ومهاجرين) فقيمة تمويل القطاع الصحي بليبيا أثناء الأزمة الإنسانية والذي يبلغ في سنة 2011 (23.832422) ما يمثل 24 % من إجمالي حجم التمويل لكافة القطاعات الخدمية والأساسية الأخرى خلال السنة، فهو يعبر عن مدى أهميته كأولوية قصوى وحاجة إنسانية، ولا يخفى على أحد تدهور الخدمات الصحية في بلادنا منذ فترة طويلة.

"أكبر الممولين (المانحين) للأزمة الإنسانية في ليبيا سنة 2011"

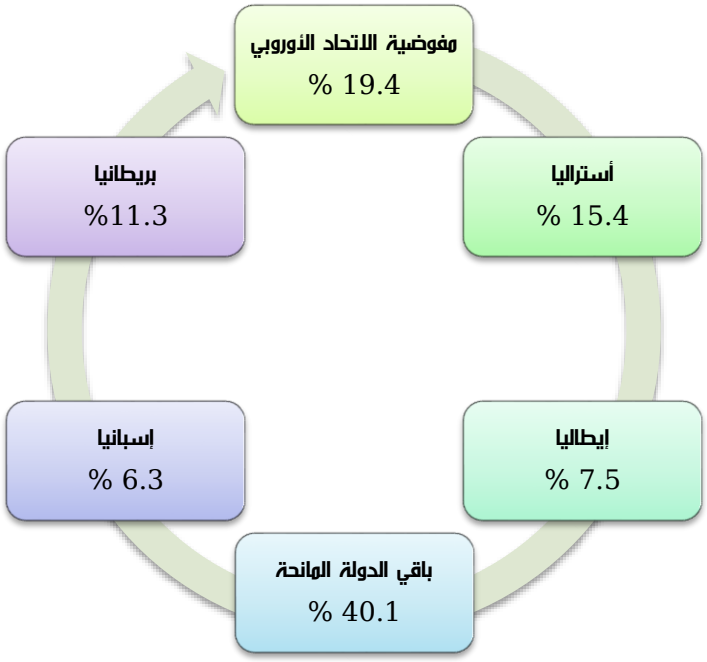

يوضح هذا الرسم معرفة الشركاء الدوليين والمهتمين بدعم الأزمة الإنسانية في ليبيا، حيث نجد أن الاتحاد الأوروبي على قائمة الممولين الرئيسيين للأزمة ومساهمته مستمرة ولم تنقطع في مجالات عدة، بل إن أغلب الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي مهتمة وتضغط لتقديم المساعدات الإنسانية في البداية كانت بدون أي ضغوطات سياسية وبعضها قدمت مساعدات منفردة عن مفوضية الاتحاد الأوروبي، ولكن تبقى المفوضية كمنظمة إقليمية ضاغطة باتجاه تصحيح الأوضاع الإنسانية بل تساهم في الدفع بالمنظمات الأوروبية لتنسيق التعاون في ما بينها كفريق أوروبي موحد داخل ليبيا، وهذا ما حصل خلال السنوات التالية للأزمة، ولكن توجد أيضا دول مهتمة أخرى من خارج الاتحاد الأوروبي وتساهم وبقوة في تقديم المنح والمساعدات الإنسانية عن طريق تمويل برامج وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية كتعبير عن دعمها للملف الإنساني بليبيا.

إن قرارات التمويل للدول الصديقة هي نتائج للتعبير عن دعمها للتغيير في ليبيا ورؤيتها لتطور مراحل التغيير تراه يستحق الدعم والمساندة عندما يسير في الاتجاه الصحيح، وينخفض ذلك الدعم عندما ما يحدث العكس وهو ما سنراه في التحليل الشامل لملخص تمويل العمليات الإنسانية منذ 2011 وحتى 2016.

مؤشرات التمويل الدولي الإنساني خلال سنة 2012:

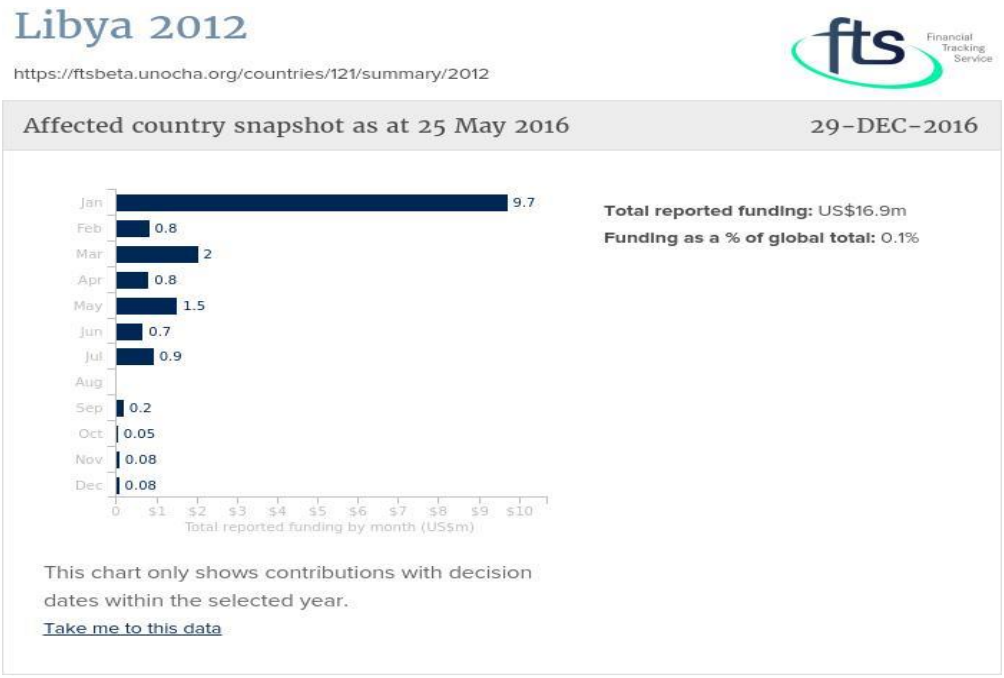

نلاحظ خلال سنة 2012 مؤشر الدعم والتمويل الدولي الإنساني بدأ عالياً خلال شهر يناير من السنة نفسها، ثم انخفض ولا يكاد يرى خلال باقي أشهر السنة بسبب أن حجم نشاط العمليات الإنسانية لتلبية احتياجات النزوح قد خفت من النازحين داخليا باتجاه المنظمات، وفي تلك الفترة حصلت طفرة من المعونات التي انسابت لمستحقيها بكل يسر وسهولة، وتشكيل الحكومة الانتقالية وقرارتها بصرف مستحقات ومكافآت جاءت من باب التخفيف والمعالجة لحدة الأزمة وتحقيق الاستقرار في تقديم الخدمات الحكومية التي ساعدت على انخفاض مؤشر الدعم الدولي الإنساني، وهو ما نراه واضحا خلال شهري فبراير ومارس وحتى شهر ديسمبر 2012، ولا ننسى بقاء كثير من المهاجرين واللاجئين في ليبيا بحاجة للمساعدات الدولية الذين لجؤوا إلى دول الجوار خلال سنة 2011، هذا يعني الدعم الدولي الإنساني لا يمكن أن يستمر في ظل وجود حكومة قادرة على تقديم الخدمات الأساسية والضرورية لمواطنيها بغض النظر عن حالة النزوح أو حالة الاستقرار، فالارتباط مهم والمؤشر يعبر عن حالة من الاستقرار لسنة 2012 نتج عنها انخفاض في حجم التمويل الدولي للأزمة الإنسانية بليبيا.

مؤشرات التمويل الدولي الإنساني خلال سنة 2013:

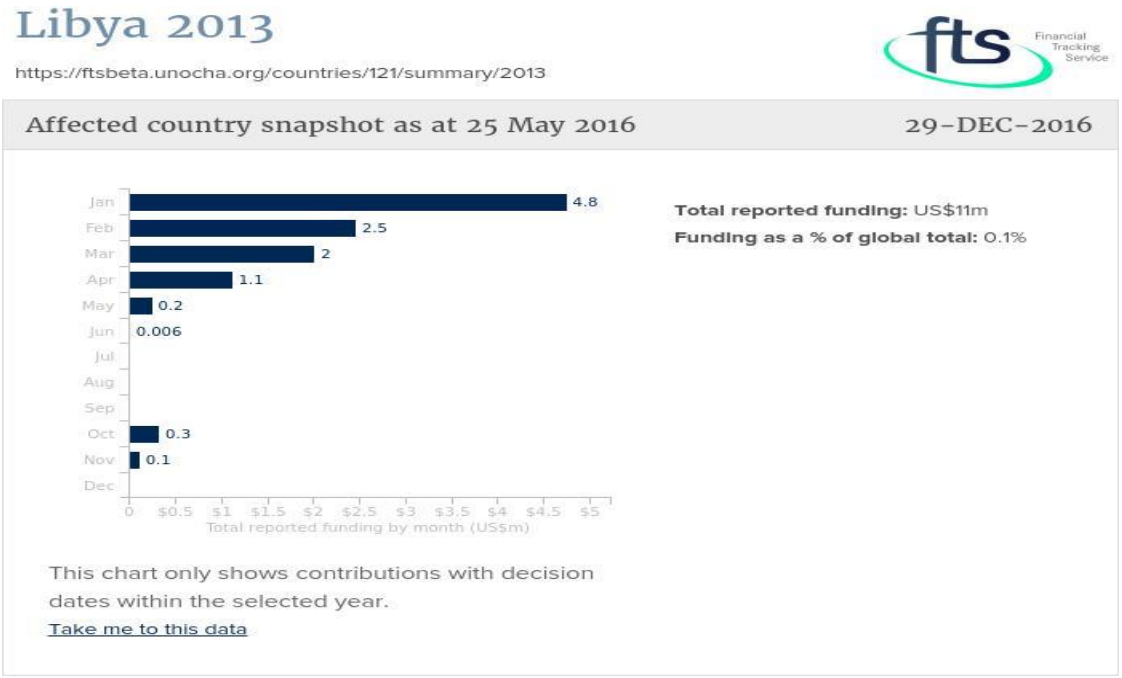

في هذه السنة استمر تدفق المساعدات الإنسانية الدولية، وبشكل خاص في التنمية والإنعاش فعندما يحدث الاستقرار للحكومة وتبسط يدها في تقديم خدماتها المطلوبة يتغير اتجاه المساعدات الدولية من مرحلة تقديم الإغاثة إلى مرحلة الإنعاش والتنمية، وهو ما حدث، حيث نلاحظ خلال سنة 2013 كان جل مشاريع المساعدات الدولية تتجه لدعم مؤسسات المجتمع المدني في آلية التدريب وبناء القدرات، وهذا كان محور اهتمام دول الاتحاد الأوروبي، حيث خصصت له مشاريع ودعمت كثيرا من المنظمات لسنا بصدد استعراضها ومناقشتها هنا، ولكن مؤشر الدعم يعبر عن مساندة قد تحققت فعلا من الجانب الإنساني لكن اختلفت في أدوات ذلك الدعم، فليس كل الدعم دواء أو غذاء وإنما أيضا جانب آخر مهم وهو جانب التنمية، وهذا ما يبرر تغيير مؤشرات الدعم وانخفاضها من 99 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2011 إلى 16مليون دولار خلال سنة 2012 ثم إلى 11 مليون دولار خلال سنة 2013 ، فالتغيير في المؤشر لا يعني غياب الدعم والمساندة وإنما تغير أهداف الدعم للمجتمع الإنساني الدولي.

مؤشرات التمويل الدولي الإنساني خلال سنة 2014:

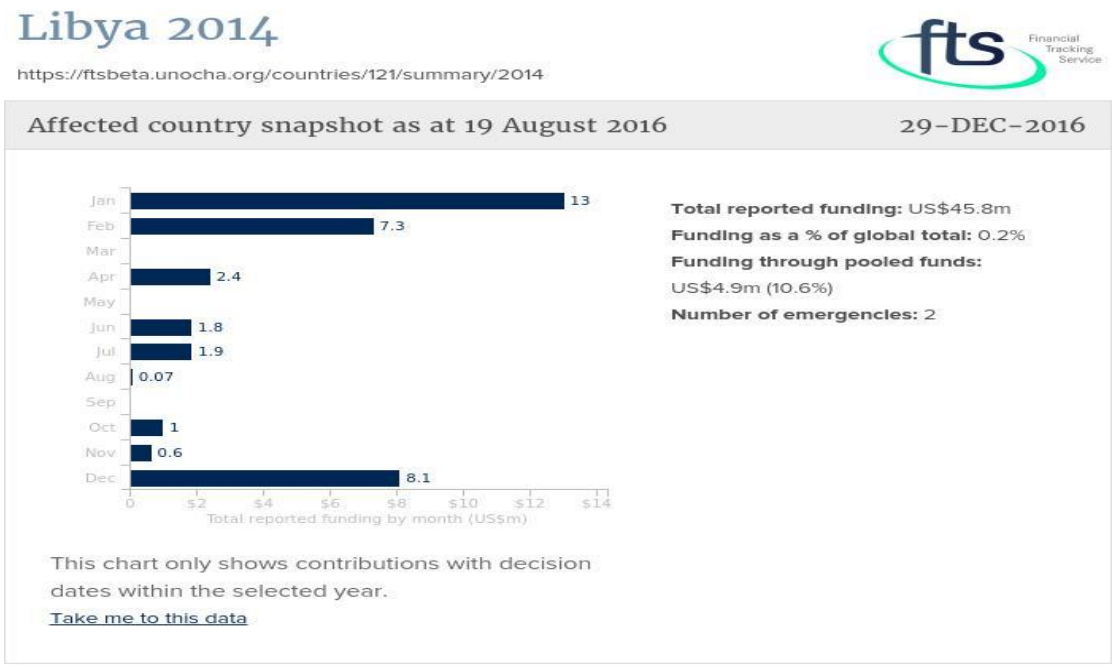

لاحظنا أن مؤشر الدعم لتمويل العمليات الإنسانية بليبيا قد اختلف كلياً خلال النصف الثاني من هذه السنة، بينما كان التركيز على دعم المجتمعات النازحة التي استقرت داخل مخيمات بطرابلس وغيرها من المناطق واتخذت مواقع إقامة العمال للشركات الأجنبية مقرا مؤقتا لها قد تحصلت على دعم خلال سنة 2013 وفي 2014 زاد من حجم التمويل عدد النزوح بالمنطقة الغربية نتيجة العمليات المسلحة بطرابلس التي تفاجئ الجميع بحجم النزوح وتوزيع النازحين على جغرافية المنطقة الغربية وبشكل سريع جدا، وفي حقيقة الأمر لم تشكل ضغطا حرجاً في قائمة الاحتياجات الإنسانية على المنظمات والوكالات الدولية الإنسانية بل شكلت ضغطا من نوع آخر.

نرى ترقبا واضحا لكثير من الممولين الدوليين خلال شهر سبتمبر في تقديم الدعم والتقارير لمجموعات الأزمات الدولية وتحليلات للمنظمات الدولية وتقارير السفارات عن الوضع الإنساني والانحراف في مؤشر الاستقرار، فنراه خلال شهر ديسمبر قد عادت مراحل التمويل الإنساني الدولي إلى مرحلة الإغاثة وتركت التنمية وبناء القدرات جانباً، وما زاد من تعقيد تقديم المساعدات هو خروج كافة فرق العمل لبعثات ومكاتب المنظمات الدولية العاملة بليبيا خاصة في منتصف يوليو 2014، وباشرت عملها منذ ذلك التاريخ وحتى الآن في تونس، مما نتج عنه تضارب البيانات والمعلومات بشأن أزمة النزوح في ليبيا والتقارير الصادرة التي تؤثر في اتخاذ قرار الحكومات بتقديم المنح أو المساعدات الإنسانية اتجاه الأزمة بليبيا.

مؤشرات التمويل الدولي الإنساني خلال سنة 2015:

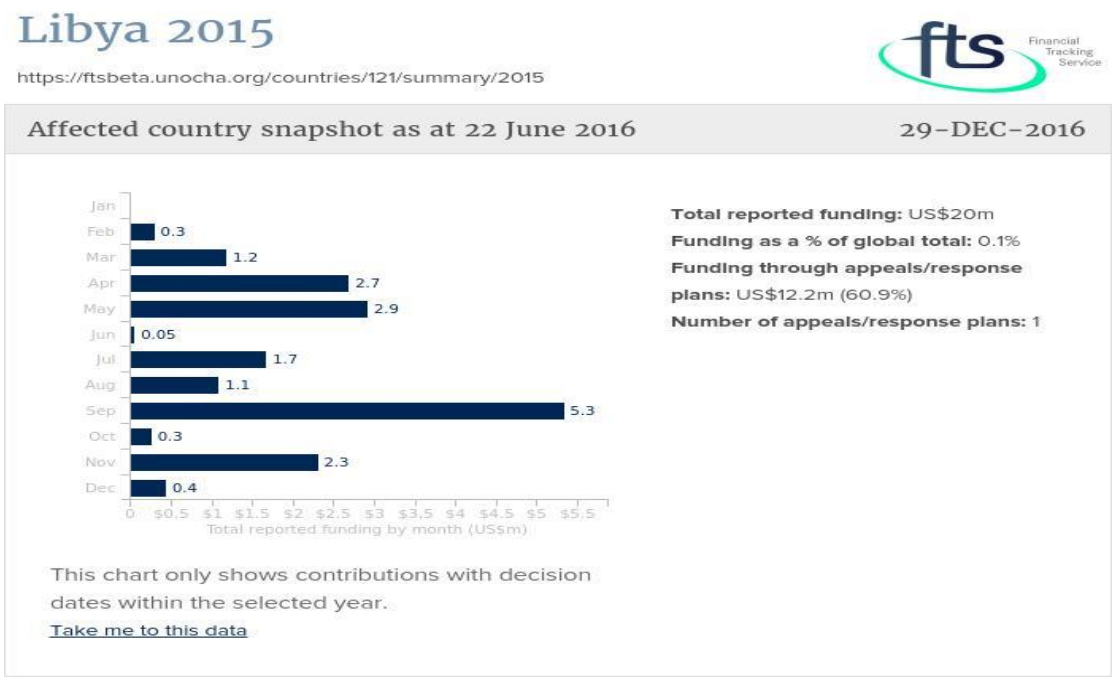

في سنة 2015 اختلفت الظروف الملحة وزادت من حدة الأزمة وأصبح عدد المحتاجين للمساعدات الدولية فئة جديدة، بالأمس كانوا مستقرين وربما داعمين اليوم أجبروا على تلقي المساعدات، بل بدا واضحا حجم التمويل ونشاط العمليات الإنسانية الدولية، وبالرغم من زيادة في التمويل على مدى أشهر السنة فإن الأزمة الإنسانية في ليبيا لا تمثل 1 % من حجم التمويل على مستوى الأزمات الإنسانية في العالم وهو ما يجب أن نفهمه بشكل جيد، إضافة إلى معرفة مستوى اهتمام العالم بالملف الليبي.

مؤشرات التمويل الدولي الإنساني خلال سنوات 2011/ 2016:

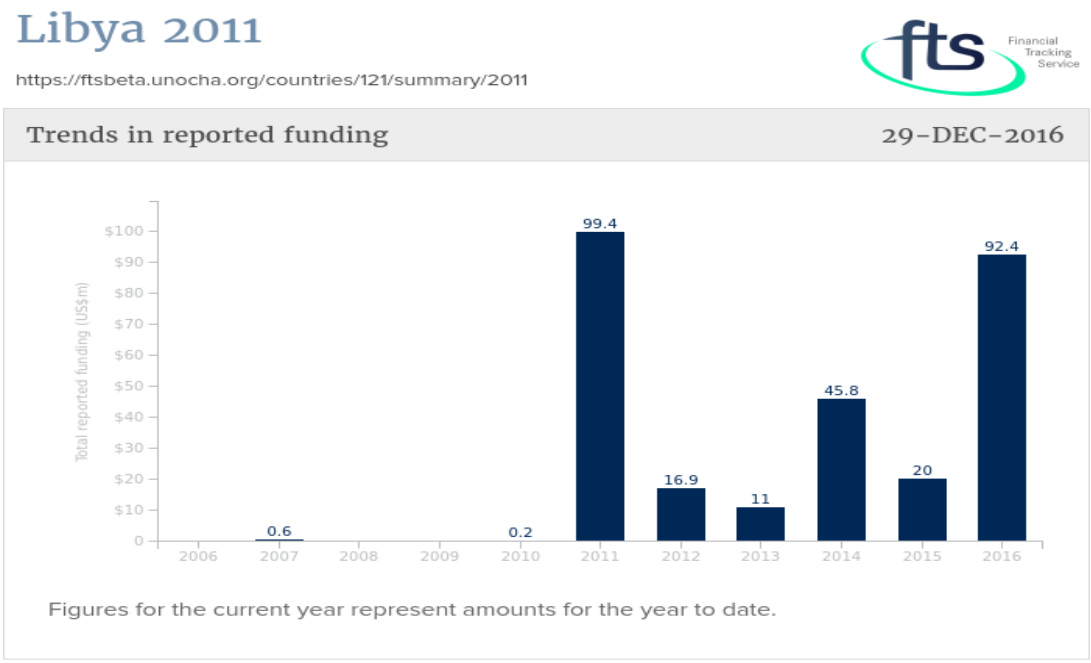

في هذا الرسم لمؤشرات التمويل للعمليات الإنسانية بليبيا منذ سنة 2011 وحتى 2016/12/31، يقدم معطيات حول مسار الأزمة الإنسانية من بدايتها مرورا بفترة استقرار وتباين بين الارتفاع والانخفاض في قيمة التمويل حيث بلغ (285.5 مليون دولار أمريكي) خلال السنوات الست الماضية، ما يعادل تمويله أربع دول أفريقية خلال سنة 2016 وهي بوركينافاسو (50 مليون$) بروندي (54مليون$) الكاميرون (159 مليون $) وجمهورية جيبوتي (26 مليون $) مجتمعة حيث بلغ (289 مليون $)يعادل تمويل دولة تشاد لوحدها (278 مليون $)خلال سنة 2016 ما يمثل 51% من التمويل المطلوب (541 مليون $).

ويمثل حجم التمويل الدولي الإنساني لليبيا خلال السنوات الست الماضية نسبة 2% من إجمالي المساعدات الدولية المطلوبة خلال سنة 2016 التي بلغت قيمتها (19.730مليار $) والتي تغطي احتياجات إنسانية لعدد (35) دولة متأزمة إنسانيا على مستوى العالم، وتصدرت القائمة سوريا، حيث بلغت قيمة التمويل التي تحصلت عليه المنظمات الدولية حوالي (4.61 مليار $) من أصل (7.730 مليار $) لذلك أرى أن الأزمة الإنسانية بليبيا لا تمثل محور اهتمام كبير مقارنة بالأزمات في الدول الإقليمية، لعدة أسباب منها أن بلادنا لديها الموارد الكافية لتقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها وهي دولة غنية حسب تصنيف المنظمات الدولية كدولة مانحة، وكان شعار الأزمة من وجهة نظر المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث والمؤسسات المالية الدولية في أحد تقاريرها بعنوان "ليبيا الأزمة التي يجب أن لا تكون"، ولذلك فإن الأزمة الإنسانية في ليبيا هي نتيجة التداعيات السياسية التي ألقت بظلالها على الاحتياجات الإنسانية للمواطنين، وفي ظل غياب اتفاق ينتج عنه سلطة مركزية واحدة في هذه الحالة ستستمر المعاناة غير المبررة للنازحين داخلياً، وستضيف أيضا المواطنين المستقرين حالياً وتضاعف من حجم المعاناة، لكن لا نتوقع أن يستمر التمويل الدولي للأزمة الإنسانية بليبيا سنين أخرى، فهذه المعونات الإنسانية في حقيقة الأمر هي التزامات مسبقة في المستقبل على الدولة الليبية، وبعبارة أخرى نحن اليوم فعلا في أزمة ولكن كل الظروف تدفع باتجاه الاستقرار، وسيتوجب علينا كدولة لديها موارد كافية لتقديم الدعم والمساعدات الإنسانية للدول الشقيقة والصديقة سواء جيراننا أو ما وراء الصحراء الكبرى أو البحار.

مؤشر الدعم الدولي للأزمة الإنسانية لليبيا خلال سنة 2016:

أكبر قطاع مستفيد من التمويل لسنة 2016	• قطاع الصحة بنسبة 23.6 %
أكبر ممول لسنة 2016	• الاتحاد الأوروبي بنسبة 18.0 %
أكبر منظمة دولية مستفيدة من التمويل الدولي	• المنظمة الدولية للهجرة مرتبطة بالأمم المتحدة ($14.6) بنسبة 15.8 %
أكبر منظمة دولية غير حكومية	• اللجنة الدولية للصليب الأحمر حجم التمويل 12.2 $ نسبة 13.3 %

خطة الاستجابة الإنسانية 2016

ملاحظات مكتب متابعة شؤون النازحين بديوان رئاسة الوزراء

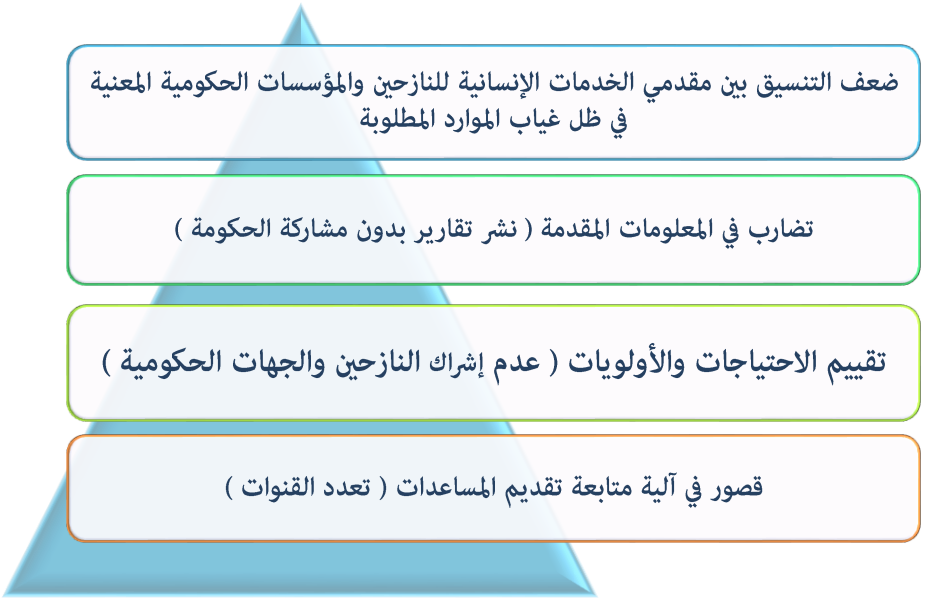

مقترح آلية عمل المنظمات الدولية 2017

أولا: المستوى الإستراتيجي

ثانياً: المستوى الفني (مجال البيانات والخدمات)

مصادر البيانات /مجال الدراسات والمعلومات:

"يتم اعتماد منهجية علمية في أساليب جمع البيانات وحمايتها "

أدوات العمل الإنساني (الخدمات)

العمل من خلال أدوات حكومية مع الترحيب بمساعدة أدوات غيررسمية وطنية وإقليمية ودولية.

GO's

- الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية (رئاسة الوزراء).
- قطاعات الحكومة الخدمية من صحة وتعليم وغيرها.

N.NGO's

- منظمات المجتمع المدني الوطنية (شبكة من المنظمات في مختلف المناطق).
- جمعية الهلال الأحمر (شريك وطني لديه القدرة والخبرة ومستقل)

I.NGO's

- فرق عمل المنظمات الدولية والأممية (Unsmil) بليبيا

أهم المؤسسات الوطنية الحكومية المقدمة للخدمات الإنسانية للنازحين الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات (Libaid.org):

- الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية، مؤسسة حكومية ليبية تابعة لرئاسة الوزراء وتعني بمساعدة ضحايا الكوارث وتقديم المساعدات الإنسانية للفئات الأكثر ضعفاً، تأسست في عام 2006 في مدينة بنغازي .
- المؤسسة الوحيدة الحكومية القادرة على العمل على الأرض بحكم اختصاصاتها ولديها الموارد البشرية الكافية والمدربة جيدا حوالي (182) موظف، ولديها اتصالات مع المؤسسات المختصة في الشأن الإنساني الوطنية والدولية، ويتركز نشاطها على تقديم المعونات الإنسانية للمحتاجين إليها في ليبيا ولديها فروع.
- فروع الهيئة: بنغازي – طرابلس – سبها – سرت – مصراته –درنة – الجبل الغربي.

توصية :علينا تشجيع إدارة الهيئة على أداء واجبهم تجاه بلادهم والضغط على الحكومة لتوفير ميزانية كافية لتغطية احتياجات المواطنين، في حال تقوية الهيئة وتوفير التمويل اللازم ستخفف الضغط على كل الوزارات الخدمية والمؤسسات الحكومية، وكذلك المنظمات الوطنية والدولية في تقديم المساعدات، وستكون هناك قناة واحدة تقدم المساعدات لمستحقيها بحيث يسهل التنسيق و التعامل معها، وكذلك مراقبتها ومتابعة أنشطتها فهذا يخدم المصلحة الوطنية من الجانب الإنساني ويقلل من العشوائية في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين على مستوى ليبيا.

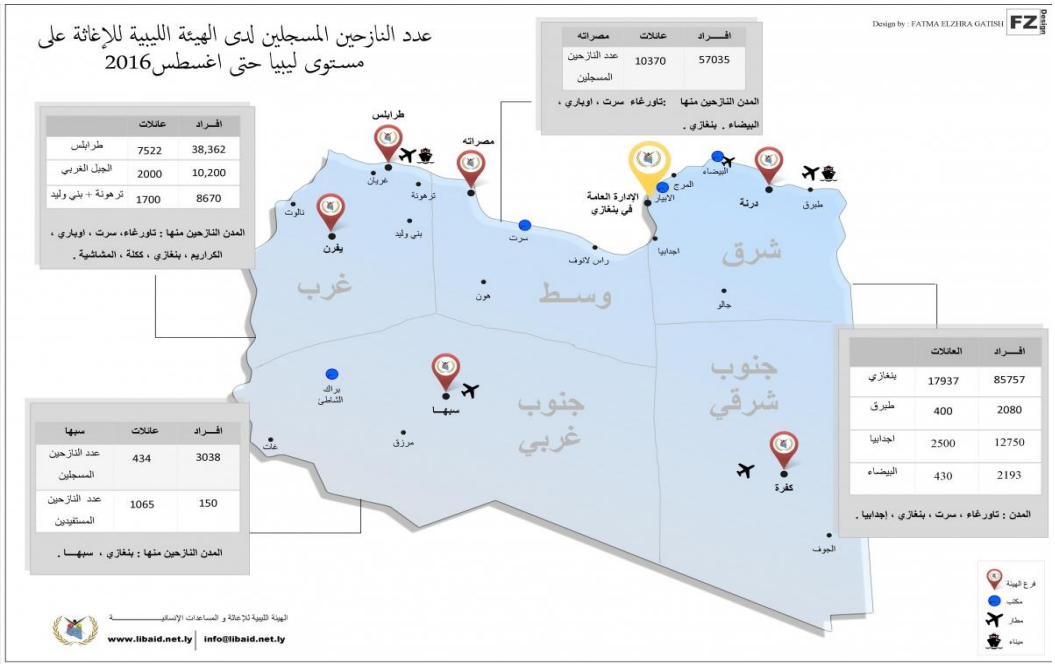

	أفراد	عائلات	مصراته
عدد النازحين المسجلين	57035	10370	

المدن النازحين منها :تاورغاء سرت ، اوباري ، البيضاء . بنغازي .

	أفراد	عائلات
طرابلس	38,362	7522
الجبل الغربي	10,200	2000
ترهونة + بني وليد	8670	1700

المدن النازحين منها : تاورغاء، سرت ، اوباري ، الكراريم ، بنغازي ، ككلة ، المشاشية .

	أفراد	عائلات
بنغازي	85757	17937
طبرق	2080	400
اجدابيا	12750	2500
البيضاء	2193	430

المدن : تاورغاء ، سرت ، بنغازي ، اجدابيا .

سبها	عائلات	أفراد
عدد النازحين المسجلين	434	3038
عدد النازحين المستفيدين	1065	150

المدن النازحين منها : بنغازي ، سبها .

تساؤلات عن محاور الورقة العلمية من قبل الحضور:

كانت هناك ردود الفعل بشأن مؤشرات التمويل الدولي الداعم لتخفيف الأزمة الإنسانية بليبيا، حيث طرحت نقاط عديدة كان أهمها عن آليات دعم النازحين، وكذلك طرح البعض فكرته عن حالة النزوح في ليبيا، وتعرض النازحين لموجات نزوح متكررة، طالب البعض خلال تساؤلاته عن تمثيل أفضل لمؤسسات الحكومة المحلية، وإبراز دور المجتمع المدني، كما طرحت تساؤلات عن بناء المؤسسات الوطنية في المجال الإنساني، والإطار التشريعي لأزمة النزوح، وعن منهجية العمل مع المنظمات الدولية بليبيا، ودور المكتب في إدارة أزمة النزوح.

وكانت الإجابة عن تلك التساؤلات بشكل مركز أن آليات دعم المتاحة لدعم النازحين تمثلت في الهيئات الليبية للإغاثة التي تناولتها الورقة، وساندها كثير من منظمات المجتمع المدني الليبية وبشكل ساهمت في التخفيف من حدة النزوح ووفرت الاحتياجات الضرورية للنازحين بمختلف المناطق، وتعرض بعضهم لموجات نزوح متكرر مثل نازحي تاورغاء ببنغازي.

في الواقع إن ظروف النازحين في ليبيا لا تخفي على أحد، ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية زادت من حدتها، وبالنسبة لدور المجتمع المدني الليبي فهو دور مهم وحيوي في وصول المساعدات والضغط على الأطراف المتنازعة لتسهيل إجراءات تقديم المساعدات الإنسانية وتجنيب كثير من مناطق النزوح النزاع المسلح فالمجتمع المدني أحيانا قادر على تنسيق المساعدات والدخول في مفاوضات إنسانية قبل أن تتحرك الهيئات الحكومية، لكن كثيرا من أعمالهم لم ترصد وتوثق، وبموارد محدودة دون تنسيق مع أجهزة الحكومة لا يؤتي عملها أكله في حينه.

وتناولنا ضعف تمثيل المؤسسات الحكومية مع شركائنا الدوليين المعنيين بالشأن الإنساني ببلادنا، ونوصي دائما بالتركيز على بناء القدرات المؤسسية والموارد البشرية، ونوهنا أن هناك آلية عمل مقترحة على رئاسة الحكومة لتنظيم عمل المنظمات الدولية الإنسانية مستقبلا، وطرحنا آلية تنسيقية لتنظيم عمل الجهات المحلية والدولية في قناة واضحة المعالم تسمح بمشاركة العديد من المؤسسات المدنية الوطنية والدولية مستقبلا.

وفي النهاية نوصي بالرجوع دائما لمؤسسات الحكومة في تناول ملف النزوح وما له من تداعيات على الأزمة الإنسانية والتزامات دولية، فالتعاون والتنسيق المسبق يمكن أن يقود إلى خطة عمل شاملة، تدعمها إرادة سياسية واضحة وشجاعة لمعالجة ملف النزوح بشكل دائم.

بلادنا لا تحتاج إلى الأموال، هي بحاجة إلى إرادة سياسية لحل المختنقات والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية التي وبكل المعايير لا يجب أن تكون في ليبيا.

التوصيات:

- اعتماد منهجية واضحة لآليات العمل مع المنظمات الدولية وفق إطار قانوني.
- ضرورة التنسيق بين مؤسسات الحكومة فيما بينها لتبادل المعلومات الرسمية.
- مشاركة الحكومة في إعداد ونشر واعتماد التقارير الدولية عن الشأن الإنساني في ليبيا خلال السنوات القادمة.
- تخصيص والتركيز على دعم قناة واحدة حكومية لتوزيع المساعدات ودعمها.
- الاستفادة من الدعم الدولي لخطة الاستجابة الإنسانية لسنة 2017 ما أمكن خصوصا في جانب بناء القدرات المؤسسة.

المقترحات على المدى البعيد (استقرار حكومي):

- باعتبار أن التجربة الوطنية في إدارة الأزمة الإنسانية كانت مفاجئة وتضافرت فيها الجهود المختلفة المحلية والدولية، اكتسب كثير من الأشخاص سواء العاملين في المؤسسات الحكومية أو المستقلة وفتحت آفاق التعاون الإقليمي والدولي في جانب المساعدات الإنسانية، واستنادا على الدور الجغرافي والتاريخي لليبيا كممر عبور للتجارة عبر أفريقيا.

- نقترح التفكير في مشروع لإنشاء منطقة خدمات إنسانية حرة، مؤهلة لاستضافة المنظمات الدولية وتوطينها إقليميا واستخدام السوق والأراضي الليبية كقاعدة انطلاق للمعونات الإنسانية في منطقة جنوب الصحراء.

- أساس الفكرة: نقترح تطوير اختصاصات الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات بتطويع تشريع ينص على إعادة هيكلة الهيئة من مؤسسة حكومية لوجستية إلى مشروع حكومي متكامل يسقط مظلة على الخدمات الإنسانية ،يحتوي على مراكز إدارة ومستودعات تستخدم كمخازن لحفظ المعونات والمساعدات بمختلف أنواعها الطبية والغذائية وغيرها، ويكون لها مساحات كافية للتخزين ومكاتب لفروع المنظمات الإنسانية الخيرية الوطنية والإقليمية والدولية ووكالات وبرامج الأمم المتحدة خصوصا في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وأن تستفيد من خطوط الإمداد الجوي، ويمكن أن تمتلك طائرات شحن خاصة بها ستوفر فرص عمل عديدة للشباب، ومراكز تدريب وغيرها من الخدمات اللوجستية الإنسانية.

- خلاصة: ليبيا بوابة لأفريقيا (**وظيفة البوابة هي لتنظيم الدخول والخروج**)

- علينا أن نستثمر في الجغرافية كمورد اقتصادي لبلادنا من الجانب الإنساني، جيراننا الأوروبيون ساهموا في استعمال هذه البوابة للخروج فقط (عبور المهاجرين الاقتصاديين) علينا أن نشجعهم على الاستثمار في تقديم المساعدات والدخول عبر البوابة نفسها.

من إصدارات المنظمة

1. أولويات حكومة الوفاق الوطني.
2. مسودة الاتفاق السياسي،قراءة في المضمون.
3. تقرير ديوان المحاسبة 2014 وترشيد الإنفاق الحكومي.
4. إطار للتحولات الشاملة.
5. الآثار الإجتماعية للإنقسام السياسي في ليبيا.
6. المشهد السياسي و الأمني في ليبيا... رؤية تحليلية استشرافية.
7. الأثار الإقتصادية للإنقسام السياسي في ليبيا.
8. هل إحلال السلام ممكن في ليبيا؟
9. سياسات الدعم السلعي في ليبيا.
10. ليبيا : حصاد عام 2015.
11. تقييم الأداء الحكومي خلال عام 2015.
12. الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي,المسار والمخرجات والتعقيبات.
13. واقع الاتفاق السياسي بين المأمول و الممكن.
14. تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية.
15. تفكيك مستويات الصراع محليا, ومسارات خيار بناء الدولة في ليبيا.
16. ثورة 17 فبراير بعد خمس سنوات .. إنجازات و إخفاقات.
17. قطاع الصحة في ليبيا .. الواقع والتحديات.
18. أزمة الدينار الليبي - الأسباب والآثار والحلول.
19. التعليم العام في ليبيا - المختنقات والتحديات وسبل المعالجة.

20. واقع التعليم العالي في ليبيا.

21. العدالة الانتقالية طريق إلى المصالحة الوطنية.

22. الحرب على تنظيم الدولة في ليبيا من بوابة الوفاق.

23. التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص.

24. الفساد المالي في الاقتصاد الليبي. .. قراءة تحليلية للأسباب والآثار واستعراض للحلول.

25. السياسات الجمركية الليبية - وفق تقرير ديوان المحاسبة 2015.

26. السياسات الاقتصادية والعامة ومتطلبات النجاح.

27. هل الديمقراطية التوافقية سبيل للتعايش السياسي في ليبيا؟

28. التقارير و المؤشرات مفهومها وأهميتها في صناعة القرارات.

29. القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء.

30. أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي.

31. دور الجماعات الاجتماعية والدين في الصراع على السلطة في ليبيا.

32. الأداء الحكومي الليبي ومدى انحرافه عن تطبيق الحكم الرشيد.

33. العلاقة بين ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي - ملاحظات و ردود .

34. تقييم نظام التوظيف والمرتبات في الدولة الليبية.

35. تقييم أداء وزارة الداخلية في ليبيا.

36. التنمية الإدارة.....لإدارة التنمية المستدامة.

37. عوامل الجغرافيا والديمغرافيا في الصراع و الحل في ليبيا.

38. العقود و المشروعات في الدولة الليبية.

39. الحرب ضد تنظيم الدولة في ليبيا الى أين؟

40. مسارات الحرب في بنغازي.

41. احتمالات القضية الليبية: التفرد – الحرب – الانقسام – التفاوض .

42. دلالات تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2015 ومؤشرات تقييمه.

43. النظام الضريبي الليبي: تحدي الواقع ومتطلبات الإصلاح.

44. تقرير الحالة الليبية لشهر يوليو 2016.

45. دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

46. المجتمع الدولي و الالتزام باتفاق الصخيرات.

47. واقع النفط الليبي خلال عام 2016.

48. الاتفاق السياسي بعد ثمانية أشهر على توقيعه.

49. طرابلس والهلال النفطي ... مساران محتملان للحرب في ليبيا.

50. الجيش الليبي - مأزق الماضوية وتحدي إعادة البناء.

51. واقع قطاع النفط الليبي و الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره.

52. الاقتصاد الليبي : الواقع وسبل النهوض.

53. رفض منح الثقة لحكومة الوفاق: يضعف الاتفاق ويخلط الأوراق.

54. أين الدولتيون؟.. أو غياب تيار الدولة في ليبيا.

55. القضايا و التعويضات في الدولة الليبية.

56. تقرير الحالة الليبية لشهر أغسطس 2016.

57. دولة الحرب في ليبيا.. ما هي وكيف تُفكَّك؟

58. الحوار السياسي الليبي (الصخيرات)..عراقيل أم طرق مغلقة؟

59. تحديات التنمية المكانية في ليبيا.

60. تحولات الصراع في الهلال النفطي بعد عملية البرق الخاطف.

61. تداعيات إعلاني مجلس الدولة و المفتي على الاوضاع في طرابلس.

62. لاللتمديد وليماذا فشل (الليبيون) في التداول السلمي؟

63. تقرير الحالة الليبية لشهر سبتمبر 2016.

64. العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ عام 2011.

65. الدور الروسي في ليبيا ...سياق للحرب الباردة الجديدة.

66. ملامح خارطة السلاح في طرابلس بعد رجوع حكومة الوفاق.

67. سيناريوهات جديدة محتملة للحرب في الهلال النفطي.

68. رؤية لإدارة الآثار و التراث الليبي.

69. تحليل تقرير هيئة الرقابة الإدارية الليبية لسنة 2015.

70. الإدارة الرشيدة للاستثمارات والأموال الليبية في الخارج.

71. الحالة الليبية .. تقرير شهر أكتوبر 2016.

72. إنهاء الصراع في ليبيا .... مقترح إطاري للحل.

73. المشروعات الصغيرة ...الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي.

74. خمسة مواقع للتراث العالمي بليبيا في قائمة الخطر.

75. تقييم أداء وزارة الشؤون الاجتماعية في ليبيا.

76. تقييم أداء مصلحة الموانئ والنقل البحري في ليبيا.

77. مؤشرات ليبيا خلال شهر ديسمبر.

78. قضية النازحين في ليبيا .. نظرة عامة.

79. الاقتصاد الليبي إلى أين ؟؟

نبذة عن المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات

المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات هي مؤسسة مستقلة، غير ربحية وغير حكومية تأسست في ديسمبر 2014 في طرابلس ليبيا, و تم افتتاح مكتب تمثيلي لها في إسطنبول في يناير2015 . تقوم المنظمة بإجراء الأبحاث و الدراسات التي تخص قضايا السياسات والإستراتيجيات الحالية والناشئة من أجل الوصول إلى سياسات فعالة و ناجحة و كذلك من أجل تقديم الدعم لصانعي القرار. و تكرس المنظمة جهدها من أجل تحسين أداء المؤسسات الليبية وتعزيز الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للشعب الليبي. تهدف المنظمة كذلك إلى نشر مفاهيم الجودة والحوكمة والتخطيط الإستراتيجي و ثقافة التميزة من أجل تطوير أداء المؤسسات الليبية. و تهدف المنظمة أيضاً إلى تعزيز ونشر المعرفة حول السياسات العامة والإستراتيجيات للحكومة من خلال نشر الإحصاءات والدراسات والتقارير الدورية. تقوم المنظمة كذلك بتنظيم مؤتمرات و ورش عمل و منتديات من أجل النقاش و تبادل الأراء و الأفكار و نشر المعرفة.

مكتب طرابلس

النوفليين – طرابلس - ليبيا

مكتب إسطنبول

Yenibosna Merkez MAH.29

Istanbul Vizyon Park

Ofis Plaz.A3 BLK K:3/D28

Bahçelievler - İstanbul – Türkiye

هاتف : 0090 212 603 25 92

فاكس :0090 212 603 27 48